

The relationship between financial instruments and the volume of imports in Iraq using a model(ARDL)^{*}

Ahmed Mohammed Jassim Al-Akeedi⁽¹⁾, Hind Jassim Awda Saleh⁽²⁾

College of Administration and Economy - University of Fallujah^{(1),(2)}

(1) dr.ahmedmohammedg@uofallujah.edu.iq (2) cae.h2329@uofallujah.edu.iq

Key words:

public revenues, public spending, imports, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 05 Sep. 2024

Accepted 29 Sep. 2024

Available online 30 Jun. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e-mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq 



*Corresponding author:

Hind Jassim Awda Saleh

University of Fallujah

Abstract:

This research aims to explore the relationship between financial policy tools and the volume of imports, and to determine how financial policies can affect trade exchange and demand for imported goods. The problem of the research lies in answering the following question: what is the nature of the relationship between financial policy tools and the volume of imports in Iraq during the research period? The research is based on the hypothesis that financial policy tools have a positive effect on the volume of imports in Iraq for the period (2004-2022). Meanwhile, the results of the econometric analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model in estimating the relationship between the variables in the short and long term revealed that the estimated parameters in the short term showed a reverse and direct effect between (public spending and external debt) and imports, while other variables (public revenues and internal debt) had a positive effect on imports. In the long term, the estimated parameters indicated a positive effect from (public spending and external debt) to imports, while there was a reverse effect from (public revenues and internal debt) to imports. The research concluded with a set of findings, the most important of which is that there is a positive relationship between financial policy tools and the volume of imports, where expansionary financial policies lead to an increase in imports. The research recommended that it is important to conduct periodic studies to monitor the impact of financial policy on the volume of imports and to adjust policies as needed.

*The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

* العلاقة بين الأدوات المالية وحجم الاستيرادات في العراق باستخدام نموذج (ARDL)

أ.م.د. احمد محمد جاسم العكيدى

الباحثة: هند جاسم عوده صالح

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة

cae.h2329@uofallujah.edu.iq

dr.ahmedmohammedg@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات، وتحديد كيف يمكن للسياسات المالية أن تؤثر على التبادل التجاري والطلب على السلع المستوردة وتمكن مشكله البحث في الأجابه على التساؤل الأتي ما مدى طبيعة العلاقة بين أدوات السياسه الماليه وحجم الاستيرادات في العراق خلال مده البحث ويستند البحث على فرضيه مفادها (أن أدوات السياسه الماليه لها اثر ايجابي على حجم الاستيرادات في العراق للمده (2004-2022)، في حين اظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطنه ARDL في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل، اكتشفت المعلمات المقدرة في الاجل القصير، عن وجود تأثير عكسي وطريدي بين (الإنفاق العام والدين الخارجي) والاستيرادات بينما المتغيرات الأخرى (الإيرادات العامة والدين الداخلي) قد اثرت طرديا على الاستيرادات اما في الاجل الطويل، فقد كشفت المعلمات المقدرة على ان هناك تأثير طريدي من (الإنفاق العام والدين الخارجي) الى الاستيرادات في حين ان هناك تأثير عكسي من (الإيرادات العامة والدين الداخلي) الى الاستيرادات وقد توصل البحث الى مجموعه من الاستنتاجات واهما هو هناك علاقة إيجابية بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات، حيث تؤدي السياسات المالية التوسيعية إلى زيادة في الاستيرادات وقد اوصى البحث بأنه من المهم إجراء دراسات دورية لمتابعة تأثير السياسة المالية على حجم الاستيرادات وتعديل السياسات حسب الحاجه.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، الإنفاق العام، الاستيرادات، العراق.

المقدمة:

تُعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو. وتشمل هذه الأدوات الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة والبرامج الاجتماعية، إضافة إلى النظام الضريبي وتصميمه بما يحقق أهداف السياسة المالية. كما تتضمن إدارة الميزانية العامة للدولة، سواء في حالة العجز أو الفائض، التي تهدف إلى تنظيم الإيرادات والنفقات الحكومية، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى، يلعب حجم الاستيرادات دوراً حيوياً في تحديد هيكل الاقتصاد الوطني، حيث يمكن مستوى التبادل التجاري مع الدول الأخرى ويعُثر على توازن المدفوعات.

إذ تتدخل أدوات السياسة المالية مع حجم الاستيرادات بطرق متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التغيرات في الضرائب والإنفاق الحكومي إلى تأثيرات كبيرة على الاستهلاك المحلي، مما ينعكس على الطلب على السلع المستوردة. كما أن السياسات التحفizية يمكن أن تعزز من قدرة الشركات على الاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات.

* البحث مستقل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

مشكله البحث:

تكمن مشكله البحث في الأجابه على التساؤل الآتي (ما مدى طبيعة العلاقة بين أدوات السياسه المالية وحجم الاستيرادات في العراق خلال المده 2004-2022)؟

أهمية البحث:

تكمن اهميه البحث الى ما يلي.

1. يساعد في توضيح كيفية تأثير السياسة المالية على الطلب المحلي وحجم الاستيرادات.
2. يوفر معلومات قيمة لصانعي السياسات لتحسين استراتيجياتهم المالية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية.
3. يساهم في تحقيق توازن بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي، مما يعزز الاستقرار المالي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات، وتحديد كيف يمكن للسياسات المالية أن تؤثر على التبادل التجاري والطلب على السلع المستوردة.

فرضيه البحث:

يستند البحث على فرضيه مفادها (ان أدوات السياسة المالية لها اثر ايجابي على حجم الاستيرادات في العراق للمده 2004-2022).

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي لتحليل دور أدوات السياسة المالية على حجم الاستيرادات الأجماليه في العراق خلال المده (2004-2022).

الاستعراض المرجعي للعلاقة بين أدوات السياسه المالية وحجم الاستيرادات

اولا: العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات:

إن العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات هي علاقة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية. وفيما يلي توضيح لهذه العلاقة:

هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والاستيرادات حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تحفز الطلب المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المستوردة (Falk&Melvyn,2011) كما اشار Benetrix إلى أن الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية له آثار غير مباشرة على الاستيرادات من خلال التأثير على الدخل والإنفاق الخاص (Alesina and Perotti, 1997)، مما قد يؤدي إلى تراجع الاستيرادات (Lane, 2015)، أما Alesina فقد بين ان زيادة الإنفاق الحكومي الممول عبر الاقتراض تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وبالتالي ارتفاع تكلفة الواردات، مما قد يؤدي إلى تراجع الاستيرادات (Fatas&Minov,2001). Fatas يرى أن التوسيع في الإنفاق الحكومي قد يزيد من الاستيرادات بسبب تحفيزه للنمو الاقتصادي والدخل المحلي.

بناءً على هذه المصادر، يتضح أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستيرادات هي علاقة معقدة تتأثر بالعديد من العوامل مثل طبيعة الإنفاق الحكومي وكيفية تمويله وتأثيره على الاقتصاد ككل. لذا ينبغي تحليل هذه العلاقة في سياق الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها.

ثانياً: العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات

إن العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات هي علاقة معقدة لتأثيرها بعدة عوامل اقتصادية. وفيما يلي مناقشة لهذه العلاقة:

هناك علاقة سلبية بين الإيرادات العامة والاستيرادات، حيث أن الزيادة في الإيرادات الضريبية تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي وبالتالي انخفاض الاستيرادات. كما أن ارتفاع الإيرادات الضريبية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة وبالتالي يؤدي إلى تراجع الاستيرادات. (Blanchard&Perott,2002) من ناحية أخرى أشار Romer&Monacelli&Perotti,2010 إلى أن زيادة الإيرادات العامة من، خلال ضرائب غير مرتبطة بالتجارة الدولية مثل الضرائب على الدخل قد لا تؤثر بشكل مباشر على الاستيرادات. (Romer&Romer,2010)، كما أن زيادة الإيرادات العامة عن طريق الاقتراض تؤدي إلى انخفاض الاستيرادات على المدى القصير بسبب تأثيرها على سعر الصرف (Mountford&Uhlig,2009).

ومما سبق يتبيّن لنا أن العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات تتأثر بطريقة تمويل الإيرادات عبر الضرائب أو الاقتراض وطبيعة الضرائب المفروضة على التجارة الدولية أم لا. كما أن تأثير الإيرادات العامة على سعر صرف العملة هو أحد العوامل الرئيسية لتأثيرها على الاستيرادات.

ثالثاً: العلاقة بين الدين الداخلي والاستيرادات

إن زيادة الدين الداخلي للحكومة الناتجة عن عجز الموازنة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، مما يجعل السلع المحلية أكثر جاذبية مقارنة بالسلع المستوردة. وبالتالي، يتوقع أن تنخفض الاستيرادات (Elmendorf&Mankiw,1999)، كما بين آخرون إلى أن زيادة الدين الحكومي الداخلي ستؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وهذا بدوره يجعل الواردات أكثر تكلفة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات، (Obstfeld and Rogoff,1996، Obstfeld&Rogoff,2000) بالإضافة إلى ذلك أشار البعض أن زيادة الدين الداخلي قد تؤدي إلى تغيرات في نمط الاستهلاك والإدخار، مما قد يؤثر على الطلب على السلع المستوردة.

في حين وجدوا (Bacchetta&van-Wincoop,2013)، أن هناك تأثيرات معقدة للدين الداخلي على الاستيرادات تعتمد على آلية سعر الصرف والتنسيق السياسي بين الحكومة والبنك المركزي.

بناءً على ما سبق، يتضح أن هناك علاقة سلبية بين الدين الداخلي والاستيرادات، حيث أن زيادة الدين الداخلي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض قيمة العملة المحلية مما يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، وبالتالي ينخفض الطلب عليها.

رابعاً: العلاقة بين الدين الخارجي والاستيرادات

هناك علاقة وثيقة بين مستوى الدين الخارجي للدولة والقدرة على تمويل الاستيرادات، والتي يمكن استنتاجها من خلال المصادر التالية: إن ارتفاع مستويات الدين الخارجي يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية التي تواجه الدولة، مما قد يؤثر على قدرتها للحصول على التمويل اللازم لتغطية الواردات. (البنك الدولي، 2011، 1)

كما أن زيادة مستويات الدين الخارجي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي تقليص المقدرة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية النفقات الاستيرادية (صندوق النقد الدولي، 2015)

وأشارت (UNCTAD، 2016) إلى أن ارتفاع الدين الخارجي للدول النامية يضعف قدرتها القاومية في الحصول على التمويل لاستيراد السلع والمواد الأساسية، في حين أن زيادة نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض القدرة على استيراد السلع والخدمات الضرورية للاقتصاد (OECD، 2018).

من خلال هذه المصادر، يتضح أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى الدين الخارجي وقدرة الدولة على تمويل وارداتها فزيادة الدين الخارجي تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية وارتفاع تكلفة الاقتراض، مما يضعف القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتغطية الواردات.

أهم اختلافات البحث عن الدراسات السابقة:

- 1- تختلف هذه الدراسة بتناولها العلاقة المباشرة ما بين أدوات السياسة المالية ومدى امكانية تطبيق أدواتها المالية وبين اثرها على حجم الاستيرادات في العراق.
- 2- يوجد اختلاف في الفترات الزمنية بين هذا البحث والدراسات السابقة.
- 3- تطرقت الدراسات السابقة إلى اسستنتاجات يمكن ان تشكل منارة للدراسات المستقبلية لذلك تعدد دراستنا الحاليه امتداداً لدراسات السابقة والنظر الى المعالجات الكفؤه للمشاكل والازمات الفكرية ذات العلاقة بالاقتصاد العراقي.
- 4- دراسة مؤشرات مختلفة وهي كل من (الأيرادات العامة ، الإنفاق العام ، الدين العام الداخلي والخارجي ، الاستيرادات).

تحليل العلاقة بين أدوات السياسة المالية والاستيرادات في العراق

أولاً: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات:

تمارس النفقات العامة دوراً مهماً في التأثير على مستوى الاستيرادات في أي دولة، وتشمل هذه النفقات الأموال التي تنفقها الحكومة على السلع والخدمات، ويمكن أن يكون تأثير النفقات العامة على الاستيرادات إيجابياً أو سلبياً، وذلك حسب كيفية تخصيص هذه النفقات والوضع الاقتصادي للدولة وكفاءة الإنفاق العام والسياسات التجارية. ويمكن تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والاستيرادات ذلك من خلال الجدول (1) للنوع 2004-2022، إذ نلاحظ بأن النفقات العامة تراجعت في عام 2005 مقارنة بالعام 2004 بمعدل نمو سنوي سالب (17.8-%)، إذ كانت نفقات الحكومة العراقية متاثرة بالعديد من العوامل السياسية والأقتصادية خلال تلك الفترة، كان العراق يمر بمرحلة انتقالية بعد سقوط النظام السابق عام 2003، وكان يواجه تحديات كبيرة تتعلق بإعادة الأعمار والبناء بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية المتurbلة، ولكن بالمقابل نلاحظ بأن النفقات الاستثمارية لم تختفي في عام 2005 حيث بلغت معدل النمو السنوي لها (27.9-%) وبالمقابل نلاحظ أن الاستيرادات لم تتضخم في عام 2005 بل ارتفعت ليبلغ معدل نموها السنوي (11.5-%) كما بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات إلى إجمالي النفقات العامة (131.5-%)، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى الاحداث التي تعرض لها الاقتصاد العراقي فيما يخص الأوضاع الأمنية بشكل أساس. وفيما يخص الأعوام من 2006 إلى 2008، فقد ارتفعت النفقات العامة من (38806679.3) مليون دينار إلى (59403374.7) مليون دينار على التوالي، بمعدلات نمو سنوي موجبة بلغت (47.1-%)، وهذا يعود إلى زيادة النفقات الجارية والاستثمارية على الرغم من تراجع الأولى في العام 2007 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (8.5-%)، ولكن بالمقابل انخفضت الاستيرادات من (30614519) مليون دينار في العام 2006 إلى (23799652) مليون دينار في العام 2007

وبمعدلات نمو سنوي موجبة، كما انخفضت نسبة مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة الى (60.9%) في العام 2007 بدلًا من (78.8%) في العام 2006، ويعود سبب ذلك الى تراجع الانفاق العام الموجه نحو الاستيرادات بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والاحداث الأمنية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وفي عام 2009 انخفضت النفقات العامة بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-6.4%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى احداث الازمة المالية العالمية عام 2008 والتي أدت إلى انخفاض الاسعار النفطية، فضلاً عن تراجع الإيرادات النفطية المؤدية إلى خفض الإيرادات العامة، ولكن الاستيرادات لم تنخفض في العام نفسه بل ارتفعت بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (18.3%)، كما ارتفعت نسبة مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة الى (87.3%) نتيجة التحسن التدريجي في الوضع الأمني للبلد وزيادة الطلب على السلع والخدمات لاسيمما الاستهلاكية المستوردة. وأما في الأعوام من 2010 الى 2013، فقد زادت النفقات العامة على أثر زيادة كل من النفقات الجارية والاستثمارية في الأعوام ذاتها، وبال مقابل نلاحظ ايضاً وجود زيادة في جانب الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبة للأعوام نفسها، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة نتيجة ضعف الإنتاج المحلي العاجز عن تلبية متطلبات الطلب المحلي. وفيما يخص الأعوام 2014-2016 فقد شهدت النفقات العامة تراجعاً في كل من النفقات الجارية والاستثمارية بمعدلات نمو سنوي سالبة، وكذلك بالمقابل انخفضت الاستيرادات في الأعوام نفسها، كما انخفضت نسبة مساهمة الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة أيضاً إلى (54.9%)، وهذا يعود إلى أثر الاحداث أو الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلد بسبب المنظمات الإرهابية وسقوط بعض المحافظات العراقية ومن ثم هبوط الأسعار النفطية التي قادت إلى تراجع الإيرادات العامة. الاستيرادات الى اجمالي النفقات العامة أيضاً إلى (54.9%)، وهذا يعود إلى أثر الاحداث أو الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلد من منظمات ارهابية وسقوط بعض المحافظات العراقية ومن ثم هبوط الأسعار النفطية التي قادت إلى تراجع الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة ولاسيما الموجة نحو الاستيرادات، حيث عملت الحكومة على تقليص جانب بعض السلع والخدمات المستوردة غير الضرورية حفاظاً على بند الأجور والرواتب للمواطنين. وأما بعد ذلك فقد عودت كل من النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية وجانب الاستيرادات إلى الارتفاع وصولاً إلى العام 2022 (باستثناء العام 2020)، وهذا يرجع إلى تحسن أسعار النفط والتحسن التدريجي في الأوضاع الأمنية للبلد، أما العام 2020 الذي تراجعت فيه كل من النفقات العامة والاستيرادات فيعود إلى الازمات المزدوجتين (جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط).

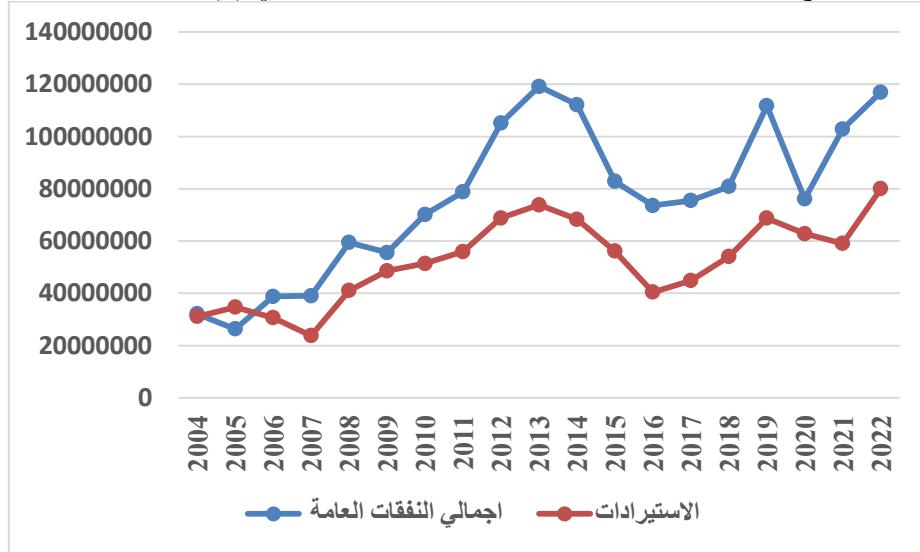
الجدول (1): الانفاق العام والاستيرادات للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

نسبة الاستيراد ت الى النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	المعدل ال السنوي %	معدل النحو السنوي %	المعدل النحو السنوي %	المعدل النحو السنوي %	المعدل النحو السنوي %	المعدل النحو السنوي %	اجمالي النفقات العامة	لـ
9	8	7	6	5	4	3	2	1	
96.8	31100920	3051162	29066329.	32117491.	200 4
131.5	11.5	34686168	27.9	3903526	-22.6	22471649.	-17.8	26375175.	200 5
78.8	-11.7	30614519	59.06	6209069	45.06	32597610.	47.1	38806679.	200 6
60.9	-22.2	23799652	48.3	9211371	-8.5	29819861.	0.5	39031232.	200 7
69	72.4	41034064	120.5	20315954	31.07	39087420.	52.1	59403374.	200 8
87.3	18.3	48569040	-52.5	9648658	17.5	45941063	-6.4	55589721	200 9
73.2	5.7	51380550	61.1	15553341	18.8	54580860	26.1	70134201	201 0
71	8.8	55929510	14.6	17832113	11.6	60925554	12.2	78757667	201 1
65.4	23.01	68800996	64.6	29350952	24.3	75788623	33.4	105139575	201 2

61.9	7.3	73831120	37.5	40380750	3.9	78746806	13.3	119127556	201 3
60.9	-7.4	68329932	-12.2	35450453	-2.5	76741673	-5.8	112192126	201 4
67.7	-17.8	56105994	-47.5	18584676	-32.4	51832839	-26.1	82813611	201 5
54.9	-27.9	40433856	-0.9	18408200	6.4	55162800	-11.1	73571003	201 6
59.3	10.8	44833344	-10.5	16464500	7.02	59025700	2.6	75490115	201 7
66.8	20.5	54059952	-16	13820333	13.5	67052856	7.1	80873189	201 8
61.5	27.1	68719116	76.7	24422590	30.1	87300933	38.1	111723523	201 9
82.5	-8.6	62787600	-86.8	3208905	-16.5	72873538	-31.9	76082443	202 0
57.4	5.9	59067200	315.1	13322973	22.8	89526686	35.1	102849659	202 1
68.4	35.4	80031300	-9.7	12018491	17.2	104941091	13.7	116959582	202 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية الأعوام (2018-2022): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات احصائية لسنوات مختلفة. تشمل الإيرادات الأخرى (الرسوم، وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام، والإيرادات الرأسمالية، والإيرادات التحويلية).

ويمكن توضيح العلاقة بين النفقات العامة والاستيرادات بالشكل البياني (1) للفترة 2004-2022.



الشكل (1): اجمالي الانفاق العام والاستيرادات في العراق للفترة 2004-2022

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1).

يوضح الشكل في أعلى مساري النفقات العامة والاستيرادات يسيرا بشكل متزامن مع بعضهما، ويتبين أن هناك علاقة طردية فيما بينهما.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات

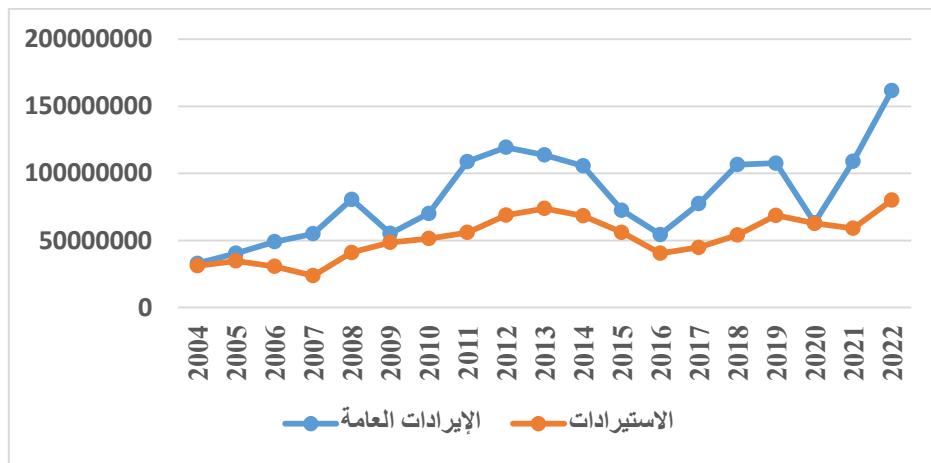
ان العلاقة بين الإيرادات العامة والاستيرادات علاقة مشابكة ومتأثرة بعوامل عددة، وان فهم هذه العلاقة يساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات اقتصادية سلية، تساهم في تحقيق

التوازن المطلوب بين دعم الإنتاج المحلي وتحقيق رفاهية المواطنين. ويمكن توضيح علاقة الإيرادات العامة والاستيرادات ذلك من خلال الجدول (2) للمدة 2004-2022، حيث نلاحظ بأن الإيرادات العامة ارتفعت في الأعوام 2004-2008 بمعدلات نمو سنوي موجة بلغت (46.7%) في العام 2008، وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية بشكل أساس ومن ثم ارتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى على التوالي، ولكن بالمقابل نلاحظ بأن الاستيرادات انخفضت في عامي 2006 و2007 بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (11.7%) و(22.2%) على التوالي، كما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات إلى الإيرادات العامة إلى (43.2%)، ويعود سبب ذلك الانخفاض إلى الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلد في تلك الفترة حالة من عدم الاستقرار الأمني والعنف، مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وتسبب في تعطيل حركة التجارة وزيادة تكاليف النقل والتأمين، وكذلك الدمار الذي لحق بالبنية التحتية وكذلك القیود المفروضة على التجارة. وأما فيما يخص الأعوام من 2008 إلى 2013 فقد زادت الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجة بشكل مستمر، وبالمقابل نلاحظ أيضاً الارتفاع الحاصل في الأعوام ذات الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وكذلك مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية ولكن باستثناء العام 2009 الذي تراجعت فيه الإيرادات العامة نتيجة أثر تداعيات الأسهم المالية العالمية لعام 2008، وهذا يعود إلى ضعف الإنتاج المحلي للبلد غير قادر على تلبية متطلبات الطلب المحلي. وأما فيما يخص الأعوام من 2014 إلى 2016 فقد تراجعت الإيرادات العامة بمعدلات نمو سنوي سالبة، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب هبوط أسعار النفط وانخفاض الإيرادات الضريبية، فضلاً عن انخفاض الإيرادات الأخرى في العام 2015. وبالمقابل نلاحظ أيضاً وجود انخفاض بمعدلات نمو سنوي سالبة في جانب الاستيرادات، ويعود سبب ذلك إلى عدم اقرار الموازنة العامة في العام 2014 فضلاً عن دخول العراق مع حرب المنظمات الإرهابية، مما أدى إلى تضرر بعض المناطق أو المحافظات العراقية، وكذلك هذا يشير إلى ان الإنتاج المحلي في الاقتصاد العراقي ضعيف ومما اضطر الامر إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة لسد النقص في الإنتاج المحلي. وأما بعد ذلك، فقد اخذت حجم الاستيرادات بالارتفاع بصورة مستمرة وبمعدلات نمو سنوي موجة من العام 2017 إلى العام 2022 وبالمقابل يلاحظ أن هناك زيادة في الإيرادات العامة التي هي الأخرى ارتفعت بمعدلات نمو سنوي موجة الناجمة من زيادة الإيرادات النفطية، وبعض الزيادات الحاصلة في الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى. وهذا بالتأكيد يعود إلى زيادة أسعار النفط المؤدية إلى زيادة الإيرادات العامة ومن ثم زيادة النفقات العامة المخصص الجزء الكبير منها إلى الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة لسد النقص والإنتاج المحلي كما بينا، وأما فيما يخص عام 2020 فقد انخفضت فيه كل من الاستيرادات والإيرادات العامة والإيرادات الأخرى بمعدلات نمو سنوي سالبة كما هو موضح في الجدول، وهذا بالتأكيد يعود إلى الازمات التي حصلت في الاقتصاد العالمي وهي ازمة جائحة كورونا التي اصابت العالم اجمع ومن ثم هبوط الأسعار النفطية التي ادت إلى انخفاض الإيرادات في الموازنة العامة وحدوث العجز فيها.

الجدول (2): الإيرادات العامة والاستيرادات للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

نسبة الاستيراد ت إلى الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	الاستيراد ت	معدل النمو السنوي %	الإيرادا ت الأخرى	معدل النمو السنوي %	الإيرادا ت الضري بية	معدل النمو السنوي %	الإيرادا ت النفطية	معدل النمو السنوي %	الإيرادا ت العامة	المجموع
9	8	7	8	7	6	5	4	3	2	1	
94.2	31100920	29.9	395839	294900	3229811 1	329885 0	200 4
85.7	11.5	34686168	149.4	987226	67.9	495282	20.6	3895323 2	22.5	4043574 0	200 5
62.4	-11.7	30614519	121.5	2182344	19.3	591229	18.8	4628197 2	21.3	4905554 5	200 6
43.2	-22.2	23799652	38.1	3015599	107.7	1228336	9.5	5072091 5	12.04	5496485 0	200 7
50.8	72.4	41034064	44.05	4344014	-19.7	985837	48.4	7531119 0	46.7	8064104 1	200 8
87.9	18.3	48569040	16.3	5053324	238.2	3334809	-37.7	4685539 3	-31	5524352 6	200 9
73.2	5.7	51380550	30.2	6584055	-54	1532438	32.4	6206173 0	27.03	7017822 3	201 0
51.4	8.8	55929510	-12.7	5745628	16.3	1783593	63.1	1012781 69	55.04	1088073 90	201 1
57.5	23.01	68800996	41.6	8140237	47.6	2633357	7.3	1086928 09	9.7	1194664 03	201 2
64.9	7.3	73831120	-69.7	2459360	9.2	2876856	-0.3	1083238 59	-4.8	1136600 75	201 3
64.7	-7.4	68329932	245.1	8487871	-34.2	1891538	-12.1	9517444 1	-7.1	1055538 50	201 4
77.3	-17.8	56105994	-78.2	1846358	-14.4	1618652	-27.4	6908133 5	-31.2	7254634 5	201 5
74.3	-27.9	40433856	240.1	6280311	138.5	3861896	-35.9	4426706 3	-25	5440927 0	201 6
57.9	10.8	44833344	-4.9	5968331	63.08	6298271	47.1	6515557 0	42.2	7742217 2	201 7
50.7	20.5	54059952	-11.8	5263803	-9.7	5686211	46.7	9561982 0	37.6	1065698 34	201 8
63.8	27.1	68719116	-17.6	4336182	-29.3	4014531	3.7	9921631 8	0.9	1075669 95	201 9
99.3	-8.6	62787600	-6.9	4032986	17.5	4718189	-45.1	5444851 4	-41.2	6319968 9	202 0
54.1	5.9	59067200	128.8	9229924	-3.8	4536242	74.9	9527029 8	72.5	1090814 64	202 1
49.4	35.4	80031300	-54.8	4162763	-13.7	3911397	61.2	1536232 77	48.2	1616974 37	202 2

المصدر: من إعداد الباحثة وبالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الميزانية الاستثمارية. الأعوام (2018-2022): البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات احصائية لسنوات مختلفة. تشمل الإيرادات الأخرى (الرسوم، وحصة الميزانية من أرباح القطاع العام، والإيرادات الرأسمالية، والإيرادات التحويلية).



الشكل (2): الإيرادات العامة والاستيرادات في العراق للفترة 2004-2022

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (2).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات:

العلاقة بين الدين الحكومي والاستيرادات معقدة ومتحركة والأوجه، وتتأثر بعده عوامل اقتصادية وسياسية وبشكل عام، يمكن القول إن زيادة الدين الحكومي قد تؤثر على الاستيرادات بطرق مختلفة، منها مثل زيادة الطلب على السلع والخدمات وتدحرج قيمة العملة المحلية وفرض قيود على الاستيراد والتاثير على ثقة المستثمرين وغيرها. ويمكن توضيح العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات ذلك من خلال الجدول (3) لل فترة 2004-2022، حيث نلاحظ بأن الدين الداخلي ارتفع في عام 2005 بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (8.7%)، بسبب الأحداث الأمنية للبلد وانعكاسها على النشاط الاقتصادي مما سبب ذلك زيادة في النفقات العامة وانخفاض في الإيرادات مما تطلب الأمر إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لغرض تمويل النفقات في حين ان الدين الخارجي قد انخفض في العام نفسه بسبب اعاده جدولة الديون والاتفاقيات التي حصلت مع دول نادي باريس وخارج نادي باريس وشطب (80%) منها، وفي الأعوام 2006-2008 فقد انخفض كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (14.2%) و (-24.2%) على التوالي في العام 2008، وكذلك بالمقابل انخفضت الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي سالبة ايضاً في عامي 2006 و2007، كما تراجعت نسبة مساهمة الدين الداخلي والخارجي إلى الاستيرادات إلى (14.7%) و (315.9%) على التوالي في العام 2008، بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام وإعادة جدولة الديون في عام 2005. وفي العام 2009 فقد زاد الدين الداخلي بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (89.2%)، بينما الدين الخارجي انخفض في العام نفسه، وبال مقابل ارتفعت الاستيرادات بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (18.3%)، بسبب الازمة المالية العالمية. وفي العام 2010 فقد ارتفع الدين الداخلي والخارجي وكذلك الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبة، بسبب زيادة اسعار النفط وزيادة الاستهلاك مع التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للبلد، وأما في الأعوام 2011-2013 فقد انخفض كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (-35%) و (-3.1%) على التوالي في عام 2013، ولكن بالمقابل ارتفعت الاستيرادات بمعدلات نمو سنوي موجبة، وهذا بالتأكيد يعود إلى ارتفاع الأسعار النفطية وزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة نتيجة ضعف الإنتاج المحلي للبلد غير قادر على تلبية هذا الطلب. أما في الأعوام 2014-2016 فقد ارتفع كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي موجبة بلغت (0.6%) و (3.1%) على التوالي في العام 2017، وهذا يعود إلى انخفاض أسعار

النفط وال الحرب ضد المجموعات الإرهابية مما تسبب ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة مما اضطرت الحكومة العراقية إلى اللجوء إلى الأقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز في الموازنة العامة وتغطيه النفقات. وبالمقابل نلاحظ بأن الاستيرادات انخفضت بمعدلات نمو سنوي سالبة في الأعوام نفسها وذلك بسبب تراجع أسعار النفط كما بینا وال الحرب الأخيرة التي تعرض البلد لها وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة ومن ثم لجوء الحكومة إلى اتخاذ تدابير تقشفية للحد من الإنفاق الحكومي في ظل تراجع الإيرادات النفطية

الجدول (3): الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات للمدة (2004-2022) مليون دينار

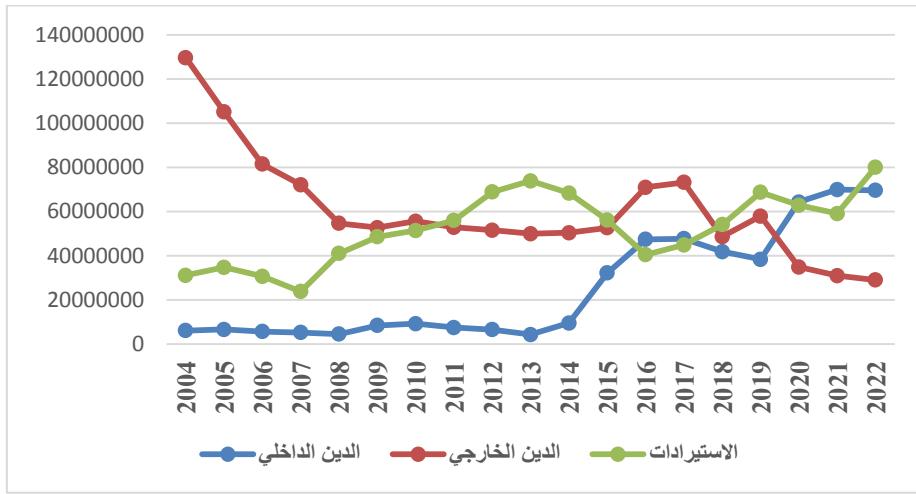
نسبة الدين الخارجي إلى الاستيرادات	نسبة الدين الداخلي إلى الاستيرادات	معدل النمو السنوي %	الاستيرادات	معدل النمو السنوي %	الدين العام الخارجي	معدل النمو السنوي %	الدين العام الداخلي	السنة
8	7	6	5	4	3	2	1	
416.8	19.4	31100920	129630480	6061688	2004
373.7	17.4	11.5	34686168	-18.9	105066720	8.7	6593960	2005
423.4	19.8	-11.7	30614519	-22.5	81418012	-14.3	5645390	2006
544.6	25.4	-22.2	23799652	-11.4	72109684	-8	5193705	2007
315.9	14.7	72.4	41034064	-24.2	54658564	-14.2	4455569	2008
266.8	12.4	18.3	48569040	-3.6	52667550	89.2	8434049	2009
252.2	11.7	5.7	51380550	5.5	55597230	8.8	9180806	2010
231.7	10.8	8.8	55929510	-4.9	52836030	-18.8	7446859	2011
188.4	8.8	23	68800996	-2.4	51536034	-12	6547519	2012
175.5	8.2	7.3	73831120	-3.1	49908298	-35	4255549	2013
189.7	8.8	-7.4	68329932	0.9	50375864	123.7	9520019	2014
231	10.8	-17.8	56105994	4.4	52638006	237.6	32142805	2015
320.5	14.9	-27.9	40433856	34.7	70924255	47.3	47362251	2016
289.1	13.5	10.8	44833344	3.1	73153440	0.6	47678796	2017
239.7	11.2	20.5	54059952	-33.5	48625116	12.2-	41822918	2018
188.6	8.8	27.1	68719116	19	57888450	8.3-	38331548	2019
206.4	9.6	-8.6	62787600	-39.8	34823000	67.6	64246559	2020
219.4	10.2	5.9	59067200	-11	30972000	8.8	69912394	2021
161.9	7.5	35.4	80031300	-3.6	29000000	-0.5	69525033	2022

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للأعوام (2004-2022).
 - البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشر الاسعار، نشرات احصائية للسنوات (2004-2022).

ما قاد ذلك إلى تقليل الإنفاق على الاستيرادات وفي عامي 2018 و2019 فقد انخفض الدين الداخلي بمعدلات نمو سنوي سالبة وكذلك الدين الخارجي الذي انخفض في عام 2018، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات في الأعوام ذاتها، وانخفاض في نسبة مساهمة الدين الداخلي والخارجي إلى الاستيرادات إلى (88.6%) و(8.8%) في العام 2019، بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة وزيادة الطلب على السلع المستوردة. وأما في عامي 2020 و2021 فقد زاد الدين الداخلي بمعدلات نمو سنوي موجبة، ولكن هناك انخفاض في الدين الخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة، وكذلك انخفضت الاستيرادات بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-8.6%) في العام 2020، بسبب ازمة كورونا وأزمة أسعار النفط، ولكن سرعان ما انخفض كل من الدين الداخلي والخارجي بمعدلات نمو سنوي سالبة في العام 2022، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات إلى (80031300) مليون دينار، وانخفاض نسبة مساهمة الدين الداخلي والخارجي إلى الاستيرادات في العام نفسه إلى (7.5%) و(16.9%)، نتيجة تحسن الأسعار النفطية ونقص الإنتاج المحلي.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والاستيرادات من خلال الشكل البياني في أدناه.



الشكل (3): الدين العام الداخلي والخارجي والاستيرادات في العراق للفترة 2004-2022
 المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3).

يتبيّن من خلال الشكل في أعلىه بأن مسار الدين الداخلي أخذ بالارتفاع بشكل متذبذب لا سيما بعد عام 2014، في حين أن مسار الدين الخارجي قد أخذ بالانخفاض خلال مدة الدراسة باستثناء بعض الأعوام في فترة الحرب ضد المنظمات الإرهابية وبالمقابل نلاحظ بأن مسار الاستيرادات قد أخذ بالارتفاع بصورة متذبذبة أيضاً خلال مدة الدراسة.

قياس العلاقة بين أدوات السياسة المالية وحجم الاستيرادات في العراق للفترة (2004-2022)

أولاً: توصيف الانموذج القياسي لأدوات السياسة المالية:

سيتم في هذا المطلب توصيف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للدراسة وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية الكينزية، بالإضافة إلى دعم المتغيرات بالمعادلات الرياضية، وكما يأتي:-

1. المتغيرات المستقلة: Independent variables: والمتمثلة بأدوات السياسة المالية:

- الإنفاق العام: يعرّف الإنفاق العام على أنه مبلغ من الفقد تتفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام (العيبيدي، 2011: 56).
- الإيرادات العامة: وتعرف الإيرادات العامة بأنها (الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر بصورة نقدية ، من أجل تعطيل نفقاتها) (خلف، 2008: 163).
- الدين الحكومي الداخلي: يمثل الدين الداخلي بأنه اتفاق مسبق بين طرفين هما: الحكومة والدائن المتمثل بالمؤسسات المالية الوطنية أو أفراد يتم بموجبه دفع الدائن مبلغ من النقود إلى الحكومة عن طريق شراء حوالات الخزينة والسنادات مقابل تعهد الحكومة بتسديد الدين مع فوائده خلال المدة المحددة ضمن العقد، ويطلق على هذا النوع من القروض بالقرض الوطني (العيبيدي وهاشم، 2018: 88).
- الدين الحكومي الخارجي: يشير الدين الخارجي إلى ما يتربّد بنمة دولة ما نحو إطراف أجنبية قد تكون منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية أو حكومات. كما يعرّف الدين الخارجي

بأنه مسألة محاسبية في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية ، إلا أن عدم التمايز في اقتصاديات طرف في الدين وعدم كفاءة إدارته في الزمن المعاصر أساء إلى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة وإمكانية الدول المدينة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالدين وخدمته (الشمرى، 2015:5).

2. المتغير التابع Dependent variables

والمتمثل بالاستيرادات:

والتي تعني جلب السلع من الخارج وإدخالها إلى البلد المستورد لغرض بيعها. ويكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقاً للقواعد العامة للأستيراد من الخارج (سليمان، 2020). وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن ادراج جدولً يوضح الرموز المستخدمة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في نموذج ARDL.

الجدول (4): متغيرات الدراسة من حيث (الاسم، النوع، الرمز المستخدم) في أنموذج ARDL

الرمز المستخدم	نوع المتغير	اسم المتغير	ت
PE		الإنفاق العام	1
RE		الإيرادات العامة	2
ID	متغيرات مستقلة	الدين الحكومي الداخلي	3
ED		الدين الحكومي الخارجي	4
IM		الاستيرادات	5

المصدر: اعداد الباحثة

وفي ضوء السياق السابق، يمكن صياغة المتغيرات في أعلىه بالمعادلات الخطية في أدناه وكالآتي:

$$\text{IM} = \beta_0 + \beta_1 \text{PE} + \beta_2 \text{RE} + \beta_3 \text{ID} + \beta_4 \text{ED} + \text{Ui} \dots \quad (2)$$

ثانياً: عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها
 في هذا المطلب سيتم عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها وذلك لتقدير دالة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال:
 تقدير دالة العلاقة بين (الاتفاق العام PE، الإيرادات العامة RE، الدين الداخلي ID، الدين
 الخارجي ED والاستيرادات IM)

١. اختبار حدود التكامل المشتركة

يوضح الجدول (5) بأن قيمة F المحسوبة والبالغة (11.6) أعلى من قيمة الحدين الأعلى (3.49)، والادنى (2.56). وعند المستوى المعنوي (5%)، فإن ذلك يشير على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازيه طولية الأجل بين المتغيرات المستقلة (PE, RE, ID, ED)، والمتغير التابع IM ومن ثم نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels relationship		F-Bounds Test		
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.09	2.2	10%	11.60332	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

2. اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة وUECM

يمكن توضيح هذه المعلمات في الأجل القصير ذلك من خلال الجدول (6)، وكالاتي:

- تأثير النفقات العامة PE على الاستيرادات IM:** يوضح الجدول (6) العلاقة الطردية للنفقات العامة PE والاستيرادات IM وقد يعود سبب هذه العلاقة الطردية إلى تأثير مضاعف الاستيرادات، حيث تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة، كما يعود السبب إلى ضعف الإنتاج المحلي، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في الإنتاج المحلي في بعض القطاعات، مما يجعله يعتمد على الاستيرادات لتلبية احتياجاته، فعندما ترتفع النفقات الحكومية، يزداد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات لسد الفجوة بين العرض والطلب. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأسباب مترابطة، وتتفاعل مع بعضها البعض لخلق تأثير تراكمي يؤدي إلى زيادة الاستيرادات مع ارتفاع النفقات العامة في الأجل القصير. وكذلك يوضح الجدول التأثير العكسي للنفقات العامة PE على الاستيرادات IM وعند مستوى معنوي بلغ (0.0008)، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض IM بمقدار (0.29-%)، وقد يعود سبب هذا التأثير العكسي إلى التأثير على التضخم، فقد تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة التضخم، مما قد يقلل من القوة الشرائية للأفراد، مما يجعل السلع والخدمات، بما في ذلك الاستيرادات، أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين، مما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها. بالإضافة إلى ذلك التأثير على الحساب الجاري، فقد تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى اتساع العجز في الحساب الجاري، حيث يتم استيراد المزيد من السلع والخدمات لتمويل هذه النفقات، ولذلك، قد يتذبذب البنك المركزي العراقي إجراءات لحد من العجز في الحساب الجاري، كخفض قيمة العملة أو تشديد السياسة النقدية، ويمكن أن تقود هذه الإجراءات إلى انخفاض الاستيرادات في الأجل القصير وغير ذلك من الأسباب.

الجدول (6): نتائج تدبير معلمات الأجل القصير

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.447884	0.074637	0.630528	D(IM(-1))
0.0091	2.942699	0.118794	0.349574	D(IM(-2))
0.0000	10.47442	0.071717	0.751192	D(PE)
0.0000	-5.406792	0.054372	-0.293977	D(PE(-1))
0.0056	3.166028	0.050705	0.160535	D(PE(-2))
0.1069	1.702210	0.045048	0.076681	D(RE)
0.0039	3.340464	0.061733	0.206216	D(RE(-1))
0.0000	5.750782	0.046538	0.267632	D(RE(-2))
0.0000	5.651971	0.141212	0.798126	D(ID)
0.0420	2.199564	0.146904	0.323124	D(ID(-1))
0.0063	3.114042	0.042559	0.132529	D(ED)
0.0028	-3.489733	0.036975	-0.129033	D(ED(-1))
0.0000	-9.491910	0.063408	-0.601867	CointEq(-1)*

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2. تأثير الإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM عند التباطؤ الزمني (D) و (D(-1)) و (D(-2)) وهذا يعني أن زيادة RE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.0039) و (0.07%) و (0.20%) على التوالي، وعند مستوى معنوي بقيمة (0.0000) عند التباطؤ الزمني ((D(-1)) و ((D(-2))) D و غير معنوي بقيمة (0.1069) عند التباطؤ الزمني (D)، ويعد سبب التأثير الطردي إلى نمط الإنفاق الاستهلاكي، حيث يميل المستهلكون العراقيون، مع ارتفاع دخلهم (من خلال الإيرادات العامة المتزايدة)، إلى زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات، بما في ذلك السلع المستوردة. بالإضافة إلى بنية الاقتصاد العراقي، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات، وضعف القطاع الإنتاجي، إذ لا يزال القطاع الإنتاجي المحلي ضعيفاً في بعض المجالات، مما يجعل من الصعب تلبية الطلب المحلي من السلع. كما يعود السبب في ذلك إلى التوجه نحو الاستهلاك من خلال إنفاق جزء كبير من الإيرادات العامة على الاستهلاك بدلاً من الاستثمار في الإنتاج المحلي، مما يُحفز ذلك على الاستيرادات. ناهيك عن الفساد وضعف الرقابة على الاستيرادات في المنافذ الحدودية.

3. تأثير الدين الداخلي ID على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للدين الداخلي ID على الاستيرادات IM عند التباطؤ الزمني (D) و (D(-1)) و (D(-2)) وهذا يعني أن زيادة ID بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.0420) و (0.0420) على التوالي، وعند مستوى معنوي بلغ بقيمة (0.0000) و (0.32%) على التوالي، ويعد سبب هذا التأثير الطردي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، فغالباً ما يتم استخدام الدين الحكومي الداخلي لتمويل النفقات العامة، مما يتحول ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة. بالإضافة إلى ضعف الإنتاج المحلي، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في الإنتاج المحلي، خاصةً ولا سيما في مجال الصناعة والزراعة، مما يؤدي ذلك إلى الاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية احتياجات الاستهلاك والإنتاج. وهذا يعني عندما يزداد الدين الداخلي، قد يتم توجيه المزيد من الموارد نحو الإنفاق الجاري بدلاً من الاستثمار في تحسين الإنتاج المحلي، مما يُفاقم هذا الأمر من ضعف الإنتاج المحلي ويزيد من الاعتماد على الاستيرادات. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المخاطر المرتبطة بارتفاع الدين الحكومي وزيادة الاستيرادات، فقد يؤدي تراكم الدين إلى أعباء مالية كبيرة على الحكومة، مما قد يُعيق قدرتها على الاستثمار في البرامج والخدمات الأساسية، وقد يؤدي الاعتماد الكبير على الاستيرادات إلى جعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة لاضطرابات الخارجية، كتقلبات أسعار السلع الأساسية أو تغيرات في أسعار الصرف.

4. تأثير الدين الخارجي ED على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (6) التأثير الطردي للدين الخارجي ED على الاستيرادات IM عند التباطؤ الزمني (D) و (D(-1)) و (D(-2))، هذا يعني أن زيادة ED بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.0063)، وعند مستوى معنوي بلغ (0.0063)، ويعد سبب هذا التأثير الطردي إلى ضعف الإنتاج المحلي، فقد يكون زيادة الاستيرادات مؤسراً على ضعف الإنتاج المحلي، مما يدفع الشركات والمستهلكين إلى استيراد السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، وفي هذه الحالة، قد يكون الدين الخارجي أحد العوامل التي تساهم في ضعف الإنتاج المحلي، فقد تؤدي القروض المُكلفة إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي وتقلل من قدرتها على المنافسة مع المنتجات المستوردة.

أما عند التباطؤ الزمني ((D(-1)) و (D(-2)))، فإنه يوضح التأثير العكسي للدين الخارجي ED على الاستيرادات IM، هذا يعني أن زيادة ED بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض IM بمقدار (0.0028)، وعند مستوى معنوي بلغ (0.0028)، وقد يرجع سبب هذا التأثير العكسي إلى زيادة تكاليف الاقتراض، فمع ارتفاع الدين الخارجي، تزداد تكاليف الاقتراض على الحكومة والشركات، مما قد يؤدي ذلك إلى تحويل الأموال من الاستثمار والإنتاج إلى سداد أقساط الدين وفوائده، وبالتالي، قد

تقل قدرة الشركات على استيراد السلع والخدمات الالزمة للإنتاج، كما يرافق ذلك انخفاض الثقة الاقتصادية، فقد يؤدي تراكم الدين الخارجي إلى انخفاض الثقة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تردد المستثمرين والمستهلكين في الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الاستيرادات، بالإضافة إلى الضغوط المالية الحكومية، فمع ارتفاع الدين الخارجي، قد تواجه الحكومة ضغوطاً مالية تجبرها على خفض الإنفاق، بما في ذلك الإنفاق على الاستيرادات، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض قيود على الواردات أو رفع الرسوم الجمركية لزيادة إيراداتها.

وبالاستناد إلى ما سبق، فإن الجدول (6) يوضح معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والذي بلغت قيمته (-0.601867)، سالب ومعنى جدًا عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0000)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة (ED, PE, RE, ID, IM)، والمتغير التابع (الاستيرادات IM) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمته (-0.60) من أخطاء الأجل القصير في IM للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحة في المدة الحالية t من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير في المتغيرات المستقلة.

3. اختبار المعلومات المقدرة في الأجل الطويل

يمكن توضيح هذه المعلومات في الأجل الطويل ذلك من خلال الجدول (7)، وكالاتي:

1. تأثير النفقات العامة PE على الاستيرادات IM: يوضح الجدول (7) التأثير الطردي للنفقات العامة PE على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة PE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (%0.96)، وعند مستوى معنوي حداً بلغ (0.0000)، وقد تطابق هذا التأثير الطردي لـ PE على IM في الأجل الطويل مع الأجل القصير عند التباطؤين الزمنيين D(PE)-(2) و D((PE)-2)، كما يرجع السبب نفسه وهو أن تأثير مضاعف الاستيرادات، ذلك من خلال زيادة النفقات العامة المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة، هذا التأثير في مضاعف ينتشر عبر الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، كما يرافق ذلك هيكل الاقتصاد العراقي يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات، لاسيما للسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، فعندما تزداد النفقات الحكومية، يزداد الطلب على هذه السلع، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية للبلد، كما يضاف إلى ذلك الضغوطات المالية، فقد تلجأ الحكومة العراقية إلى تمويل نفقاتها المتزايدة من خلال الاقتراض الخارجي، يؤدي هذا الاقتراض إلى زيادة المعرض النقدي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية، وقد يحفز هذا انخفاض قيمة العملة المحلية الاستيرادات، إذ تصبح السلع المستوردة أرخص، ومع ذلك، على الأمد الطويل، يمكن أن يكون للنفقات العامة تأثير مختلف على الاستيرادات، تعتمد التأثيرات طويلة المدى على كيفية استخدام الحكومة للنفقات العامة، لاسيما عند استخدام النفقات العامة للاستهلاك أو لتمويل مشاريع غير فعالة، فقد يؤدي ذلك إلى استمرار ارتفاع الاستيرادات على الأمد الطويل.

الجدول (7): نتائج تدبير معلومات الأجل الطويل

Levels Equation				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.232020	0.132787	0.960318	PE
0.0031	-3.443963	0.149924	-0.516331	RE
0.0060	-3.140624	0.030771	-0.096639	ID
0.8692	0.167193	0.044557	0.007450	ED
0.0034	3.401803	2137479.	7271282.	C

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

2. **تأثير الإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM:** يوضح الجدول (7) التأثير العكسي للإيرادات العامة RE على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة RE بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض IM بمقدار (0.51-%)، وعند مستوى معنوي بلغ (0.0031)، وهو ما يعني أنه في بعض الحالات، قد تؤدي الزيادة في الإيرادات العامة إلى انخفاض الاستيرادات، وهذا يحصل في الغالب عندما يحصل تغيرات في سعر الصرف وهو بعد التأثير المباشر على الاستيرادات، كما حدث من تغير في سعر الصرف للعراق في نهاية العام 2020، الأمر الذي ترتب عليه زيادة تكاليف السلع والخدمات المستوردة، بالإضافة إلى قيام الحكومة في بعض الحالات بفرض ضرائب جمركية على السلع والخدمات المستوردة بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاستيرادات.

3. **تأثير الدين الداخلي ID على الاستيرادات IM:** يوضح الجدول (7) التأثير العكسي للدين الداخلي ID على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، إذ أن ارتفاع الدين الداخلي في العراق يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات بسبب عدة عوامل اقتصادية، فعندما يرتفع الدين الداخلي، تزداد الضغوط المالية على الحكومة، مما يدفعها لتقليل الإنفاق العام، بما في ذلك استيراد السلع والخدمات، كما أن تزايد الدين يشير إلى عدم قدرة الحكومة على تحقيق إيرادات كافية، مما يؤدي إلى تقلص الاعتماد على الاستيرادات لتخفيف العجز المالي بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التوجهات نحو سداد الديون الداخلية إلى تحويل الموارد المالية بعيداً عن الاستيرادات.

4. **تأثير الدين الخارجي ED على الاستيرادات IM:** يوضح الجدول (7) التأثير الطردي للدين الخارجي ED على الاستيرادات IM في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة ED بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة IM بمقدار (0.007-%)، وعند مستوى غير معنوي بلغ (0.8692)، وقد تطابق هذا التأثير الطردي لـ ED على IM في الأجل الطويل مع الاجل القصير عند التباطؤ الزمني (D)(ED)، كما يمكن ارجاع السبب نفسه وهو ضيق القاعدة الإنتاجية للبلد، مما يكون الاقتصاد العراقي مضطراً للتوجه إلى استيراد السلع والخدمات لسد الفجوة بين الطلب والعرض على السلع والخدمات.

الاستنتاجات:

1. تشير نتائج البحث التي توصل إليها أن العلاقة بين أدوات السياسة المالية والاستيرادات هي من جانب علاقة طردية بين الدين الخارجي والنفقات العامة ومن جانب آخر علاقة عكسية بين الدين الداخلي والاستيرادات وبهذا فإن النتائج أثبتت الفرضية من جانب ومن جانب آخر تم نفي الفرضية التي بنيت على أساسها البحث.
2. هناك علاقة ايجابية بين الدين الخارجي والاستيرادات ان زيادة الدين الخارجي تؤدي إلى زيادة الاستيرادات
3. هناك علاقة عكسية بين الدين الداخلي والاستيرادات اذا ان زيادة الدين الداخلي يؤدي الى انخفاض الاستيرادات
4. هناك علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والاستيرادات اذا ان زيادة الإيرادات العامة تؤدي الى انخفاض الاستيرادات
5. هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والاستيرادات اذا ان زيادة النفقات العامة تؤدي الى انخفاض الاستيرادات.

الوصيات:

1. الحرص على استخدام الدين الخارجي بكفاءة وهذا يعني التأكد من توجيه الدين الخارجي إلى مشاريع استثمارية ذات عائد جيد، والتي تعزز القراءة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد، وتساهم في تحسين الميزان التجاري.

2. العمل على تخفيض حجم الدين الداخلي للحكومة من خلال تقليل العجز في الميزانية العامة وهذا يعني إعادة تنظيم وإدارة الدين الداخلي بشكل أكثر فعالية لتخفيض العبء على الميزانية العامة.
3. تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والصناعية الوطنية وتحديث التكنولوجيا والبنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بالإضافة إلى تطوير سياسات حماية مناسبة لحماية الصناعات الناشئة.
4. مراجعة هيكل النفقات العامة وتحديد فرص للترشيد والتوفير وإعادة توجيه النفقات العامة نحو المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية الإنتاجية وتقليل النفقات على الواردات الحكومية والتحول نحو المنتجات المحلية.

المصادر:

الكتب:

1. الأونكتاد (2016). التحول الهيكلي وقضايا التجارة والاستثمار في البلدان النامية. موجز سياسات الأونكتاد رقم 46.
2. البنك الدولي (2011). أفاق التنمية العالمية 2011: التعديلية القطبية: الاقتصاد العالمي الجديد. وشنطن.
3. خلف ،فليح حسن ،2008،العام ،الطبعة الاولى ،عالم الكتب الحديث النشر والتوزيع،الأردن.
4. دحو سليمان ، رواني بوحفص،2020، مطبوعة اجراءات التصدير والستيراد ، جامعة غردية ، الجزائر
5. صندوق النقد الدولي. (2015). ديناميات الديون والاختلالات العالمية.
6. العبيدي، سعيد محمد علي (2011)، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ،دار دجلة للنشر.

الدراسات والبحوث والمجلات:

1. الشمرى، مایح شبيب حيدر جواد كاظم(2015)، تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمده من (٢٠١١-٢٠٠١)، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (١٢)، العدد ٢٥ .
2. العبيدي، ميسون علي حسين ومحمد عمرو هاشم ،2018، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،المجلد(62).

المصادر الأجنبية:

- [1] Falk, M., & Melvyn, K. (2011). The impact of fiscal policy on private consumption and social transfers in OECD countries. *Applied Economics*, 43(21), 2837-2847.
- [2] Bénétix, A. S., & Lane, P. R. (2015). International differences in fiscal policy during the global crisis. *Fiscal Studies*, 36(1), 123-155.
- [3] Alesina, A., & Perotti, R. (1997). Fiscal adjustments in OECD countries: Composition and macroeconomic effects. *Staff Papers*, 44(2), 210-248.
- [4] Fatás, A., & Mihov, I. (2001). The effects of fiscal policy on consumption and employment: Theory and evidence. *CEPR Discussion Paper No. 2760*

- [5] Blanchard, O., & Perotti, R. (2002). An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output. *The Quarterly Journal of Economics*, 117(4), 1329-1368.
- [6] Monacelli, T., & Perotti, R. (2010). Fiscal policy, the real exchange rate and traded goods. *The Economic Journal*, 120(544), 437-461.
- [7] Romer, C. D., & Romer, D. H. (2010). The macroeconomic effects of tax changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks. *American Economic Review*, 100(3), 763-801.
- [8] Mountford, A., & Uhlig, H. (2009). What are the effects of fiscal policy shocks?. *Journal of applied econometrics*, 24(6), 960-992.
- [9] Elmendorf, D. W., & Mankiw, N. G. (1999). Government debt. *Handbook of Macroeconomics*, 1, 1615-1669.
- [10] Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of international macroeconomics. MIT press.
- [11] Obstfeld, M., & Rogoff, K. (2000). The six major puzzles in international macroeconomics: is there a common cause?. *NBER Macroeconomics Annual*, 15, 339- 390.
- [12] Bacchetta, P., & Van Wincoop, E. (2013). On the unstable relationship between exchange rates and macroeconomic fundamentals. *Journal of International Economics*, 91(1).
- [13] Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, *Journal of Business Economics for Applied Research*, Vol. (6), No. (1), Part (2).
- [14] Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, *Journal of Business Economics for Applied Research*, Vol. (5), No. (3).